فوق الطاولة

د. سعد بساطة

كيف تتصرف المؤسسة إزاء الفيل؟

ذكر المهندس عصام، أنه قبل العديد من السنوات، كان هنالك برنامج تدريبي لطلبة الهندسة العرب، من المبتعثين إلى «كوكب اليابان»: لصناعة وصيانة السيارات الحديثة. كان التدريب بإشراف خبير ياباني فذ ضمن شركة عالمية معروفة.

طلب المشرف الياباني من الطلاب في مراحل التدريب الأولى: استخدام شريط لاصق لتثبيت لوحة إلى الأرض تتضمن أشكال كامل المكونات المتعلقة بالسيارة.

نفذ الطلبة أمر مدربهم، ولكن بعضهم أخطأ بعدم وضع الشريط اللاصق بشكل مستقيم ١٠٠ بالمئة؛ مما نتج عنه تعرجات بسيطة لا تكاد تذكر!

وعلى الرغم من أن التصنيع الفعلي لم يبدأ وليس هنالك علاقة «مباشرة» بين اللوحة ولاصقها، مع عمليات تصنيع السيارة، إلا أن المشرف وجه الطلاب أن يعيدوا العمل بتثبيت الشريط اللاصق بشكل صحيح ودقيق ١٠٠ بالمئة!

دهش المتدربون.. وسألوا مشرفهم ولماذا المبالغة في تلك التفصيلات الجزئية الصغيرة؟.. أجاب بكل جدية عندما نتهاون في الهفوات الصغيرة، فالنتيجة حصول الأخطاء الضخمة.

و.. هنالك بذات السياق: حكاية أسطورية عن طفل صغير فوجئ ذات يوم بأن هنالك فيلاً صغيراً يتجول في بيته، ولكن صاحبنا إثر تجاهل الأمر لكونه أيقن أن شقيقه الأكبر سيتصرف إزاء الموضوع من دون أدنى شك، لكن أخاه الكبير قرر ألا يفعل شيئاً حيال الأمر لاعتقاده بأن والدته ستتحرك وتضع حداً للمشكلة، لكن الأم لم تحرك ساكناً أملاً منها في رب الأسرة الذي بيده مقاليد الضبط والربط، وهذا بدوره لم يقم بشيء.

مرت الأيام متسارعة وتلتها أسابيع وشهور؛ والفيل ينمو ويكبر ويحتل مساحة أكبر في البيت، حتى أضحى فيلاً عملاقاً؛ وعندما وصل الحال لوضع لا يطاق كان إخراج الحيوان الضخم من الدار أمراً شبه مستحيل؛ حيث سيتطلب الأمر هدم الجدار ومما لا ريب فيه سينشأ عنه انهيار وشيك للمنزل بأسره.

لو تم التعامل بسرعة وحكمة مع الفيل الصغير بداية، لأمكن تجنب العديد من المتاعب والتقليل من المخاطر وتكاليف حل المعضلة.

تلك الأقصوصة التي ذكرتها يسميها الإنجليز بمقولتهم الشهيرة المتداولة:

Elephant in the room

فيل في الغرفة: كناية عن مشكلة صغيرة يتم تجاهلها، وعدم المحاولة لحلها حتى تتفاقم!

لدى إسقاط هذا المبدأ في عالم المؤسسات، قد يكون:

المدير مجحفاً

بيئة العمل فاسدة

أنظمة الترفيع عفا عليها الزمن

وجود أفراد معارضين للتطوير وخطط التحديث.

ومن أبرز الأسباب التي تقود لتفاقم المشكلة، هو السلبية حيالها وعدم الاعتراف بوجودها، وتهرب الجميع من تحمل مسؤوليتهم والاعتماد على الآخر أو الظن الواهم بأن المشكلة ستتلاشى من تلقاء نفسها من دون تدخل من أحد!

عموماً: عندما يكون لديك فيل صغير في مؤسستك، من الضرورة بمكان التأكد من أن المشكلة حقيقة، والتحرك لحلها بشكل فوري، قبل أن يتضخم الفيل وتتأزم الأمور، مع الحرص على عدم السماح بدخول فيلة (ولو صغيرة) في المستقبل.

بالختام: احسم المشكلات بسرعة وهي صغيرة، كي لا تضطر لاحقاً لقرارات صعبة حيال الكوارث الضخمة: ألم يقولوا «ومعظم النار من مستصغر الشرر»؟

ارتفاعات كبيرة في الأسعار

غرفة صناعة دمشق تحذر من عواقب أحداث البحر الأحمر على أسعار السلع في الأسواق.. والتموين: موضوع الأسعار شائك

| هناء غانم

شهدت الأسواق المحلية موجة غلاء جديدة، واضطراباً في حركة البيع والشراء، وقد سجلت معظم السلع الغذائية والاستهلاكية، خلال الأيام القليلة الماضية ارتفاعاً كبيراً في أسعارها نتيجة تخوف التجار من مخاطر ارتفاع التوتر في البحر الأحمر وتأخر أو عدم صول الشاحنات.

مدير مديرية الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، إسماعيل المصري أكد لـ«الوطن» أن موضوع الأسعار شائك ولا يوجد أسعار ثابتة لأن التسعير يتم بناء على الكلف.

وأشار إلى أن عدم إعلان أسعار السلع عند التجار بشكل عام في كافة منافذ البيع يعتبر مخالفة قانونية وأن الوزارة ألزمت بالإعلان عن أسعار السلع للمستهلك وهناك متابعة الالتزام من خلال دوريات حماية المستهلك حيث ينظم بالمخالفات ضبط تمويني.

ولفت إلى أن هناك مواد تسعر من قبل الوزارة مركزياً وهناك مواد تسعر بالمحافظات، موضحاً أن الوزارة لا تصدر نشرة أسعار وإنما من خلال التكاليف المقدمة لها من المستورد يتم عن طريق لجنة متعددة الأطراف تضم مندوبين عن الوزارات والجهات المعنية مثل الاقتصاد وغرف التجارة والمصرف المركزي والمديرية العامة للجمارك واتحاد العام للحرفيين..الخ، وتكون التكلفة مؤيدة بوثائق يقدمها المستورد وتعرض على اللجنة المختصة التي بدورها تقوم بتحديد الأسعار مع لحظ أجور الشحن التي تأتي من ضمن التكاليف التي تقوم اللجنة بدراستها التسعير يتم بشكل إفرادي ولكل إرسالية بناء على التكاليف، كما أن لباقي المتغيرات أثره في زيادة التكاليف وأثره في السوق المحلية.

أمين سر غرفة صناعة دمشق وريفها الصناعي أيمن مولوي قال لـ«الوطن»: لم تقدر عواقب أحداث البحر الأحمر حتى الآن ولكنه جزم أن كل البضائع التي تأتي من شرق آسيا سوف تتأثر بشكل كبير بارتفاع أسعار أجور الشحن والتي ارتفعت أكثر من ٢٥٠ بالمئة والذي ينعكس بالمطلق على البضائع والمنتجات وفق نسب معينة حسب البضائع المستوردة.

وأشار إلى أن التحول إلى الطرق البرية قد يكون حلاً للمشكلة لكنه بحاجة إلى قرار على مستوى الحكومات.

وعن وجود مخازين كافية قال: نحن كصناعيين لدينا بالحد الأدنى من مخازين من ٢ إلى ٣ أشهر ليس أكثر، وما نحتاجه اليوم الارتياح في بيئة العمل وهو أمر مهم وضروري.

ورأى مولوي أن ضعف القوة الشرائية للمواطن انعكست سلباً على الجميع.

وقال: نطالب منذ أكثر من سنة بتعديل المرسوم رقم ٨ الخاص بحماية المستهلك الذي يعتبر في هذه المرحلة ضرورياً جداً.

رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها عبد العزيز المعقالي قال: «أذن من طين وأذن من عجين» بهذه العبارة نستطيع اختصار ما يجري في الأسواق لأن حكومتنا «مطنشة» عما يحدث من ارتفاع في الأسعار بل هي تساهم في رفع الأسعار.

ورأى أن أحداث البحر الأحمر لها تأثير كبير في الأسعار وسورية لها وضع مختلف لكن هناك أسباباً داخلية لارتفاع الأسعار منها ارتفاع أسعار المحروقات وهو الأمر الذي يدفع بأصحاب النفوس الضعيفة إلى رفع الأسعار بطريقة جنونية يتجاوز الارتفاع الحاصل على أسعار المحروقات.

وقال: لذلك نأمل من الحكومة ألا تصدر قرارات يكون لها انعكاس سلبي على المواطن أي أن تكون قراراتها بعيداً عن جيب المواطن لجهة الضرائب والرسوم، مؤكداً أن ٩٠ بالمئة من السوريين تحت خط الفقر.

وأشار إلى أن الجمعية وضعت نواب مجلس الشعب أمام مسؤولياتهم تجاه المواطن موضحاً أن هناك جملة من المطالب سيتم النقاش فيها في مجلس الشعب ولاسيما موضوع الأسعار والأسواق وإقامة أسواق هال مصغرة لتخفيف أعباء النقل وأجوره المرتفعة على أصحاب المحال الصغيرة والتي تتسبب في رفع أسعارهم الأمر الذي سينعكس إيجابياً على البائع والمستهلك، إضافة إلى موضوع الرسوم الجمركية على الموبايلات والتي تشكل عبئاً على المواطن كما ستتم مناقشة موضوع السيارات القديمة وأهم مطالبنا: تفعيل عمل مؤسسات التدخل الايجابي التي تعتبر أهم وأكبر من أي تاجر في القطاع التجاري.

مهنة لم يتقبلها المجتمع.. مندوب المبيعات

أستاذ إدارة الأعمال لـ«الوطن»: قارب اختفاؤها أمام التسوق الإلكتروني

| راما العلاف

يطرق الباب.. الطارق مجهول وأهل البيت أيضاً.. مهنة «مندوب المبيعات» مجال مفتوح لكل من ساءت ظروفه ولم يحظ بفرصة عمل مناسبة، جلّ من يمتهنها طلاب جامعة أو خريجون أحياناً، ويحقها العديد من الصعوبات والشبهات، فقد يظنهم البعض أفراد عصابات للسرقة والبعض الآخر يرى أن بضاعتهم رديئة ولا تباع لذلك بعث رب العمل بالمندوب ليغري المستهلك القاطن في مسكنه بأمان.. إضافة إلى صعوبة التنقل والمواصلات وضعف الأجر المادي وارتباطه بنسبة المبيع التي يحققها المندوب في ظل غياب الخبرة والتدريب اللازمين.. وما مستقبلها في ظل انتشار التسويق الالكتروني؟

أستاذ إدارة الأعمال في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور زكوان قريط بيّن في حديثه لـ«الوطن» المفهوم الأكاديمي لمهنة مندوب المبيعات، فهو الشخص الذي يبيع ويروج المنتجات أو الخدمات للعملاء سواء أشخاص عاديين أو شركات، وتختلف تسميته حسب المكان وصفته الوظيفية فيطلق عليه أيضاً «ممثل المبيعات- منشط المبيعات- مشرف المبيعات- مسوق المبيعات» ويمكن أن يكون نشاطاً داخلياً أو خارجياً حيث يعتبر وجوده مهماً جداً في قطاع أعمال الشركات لأنه صلة الوصل بين العميل «الزبون» والشركة فهو يمثل الشركة ويعكس توجهاتها وفي الوقت نفسه ينقل اقتراحات وشكاوى العملاء للشركة.

وبالنسبة لعمل مندوب المبيعات في بلادنا فإنه يقتصر على بيع منتجات الشركة فقط دون أي نشاط آخر وبالتالي يجب أن يكون مدرباً ويتمتع بمهارات معينة منها مهارات التواصل والتفاوض واللباقة والصبر والإقناع والمجاملة.. أي مهارات التسويق الأساسية، ولكن معظم الشركات المحلية تقوم بتوظيف مندوبي المبيعات بشكل غير مدروس ومن دون خبرة ولا تقوم بإخضاع المندوبين إلى دورات تدريبية للتمتع بمعظم تلك المهارات الآنفة الذكر، لذلك نجد أن معظم الشركات تقوم بتوظيف المندوبين لفترة محددة ثم تقوم بتغييرهم، ما يعني معدل دوران مرتفعاً وهو ما يدفع مندوبي المبيعات لعدم الرغبة باستمرار العمل في تلك الشركات، وخاصة أن ظروف العمل وشروطه غير مريحة وغير جيدة، وأشار إلى عدم تقبل المجتمع لهذه المهنة نتيجة للثقافة السائدة، إذ يكون في معظم الأحيان غير مرحب بمندوب المبيعات لعدة عوامل أهمها الأمان والارتياح لوجودهم وخاصة مندوبي المبيعات الطوافين في المنازل، معتبراً أنه أمر طبيعي نتيجة انعكاسات الأزمة في سورية، ما دفع أغلب الأشخاص في مجتمعنا للتوجه نحو التسويق الإلكتروني حيث يجدونه أكثر أماناً وسهولة في التعامل والخدمات والعروض وغير ذلك.

وصول وتفريغ آخر بواخر «اليوريا»

٢,٧ ألف مليار ليرة قروض منحها «الزراعي» العام الماضي معظمها للمؤسسات العامة

«الزراعي» لـ«الوطن»: ٢٩ ألف طن من اليوريا سيتم استجرارها خلال الأيام المقبلة

| عبد الهادي شباط

كشف مصدر في المصرف الزراعي لـ«الوطن» أنه ومع استكمال تفريغ حمولة الباخرتين الموجودتين حالياً في المرفأ يكون المصرف استكمل استجرار كامل العقد المبرم مع إحدى الدول لتأمين ٥٠ ألف طن من أسمدة اليوريا، وذلك على التوازي مع استجرار ١٠ آلاف طن من معمل الأسمدة بحمص إضافة للتوافق مع إدارة الشركة والمعمل على استجرار كامل المخزون في المعمل والمقدرة بنحو ٢٩ ألف طن.

وحول بعض الملاحظات التي تم الحديث عنها حول تصلب الأسمدة في بعض الأكياس من صنف اليوريا القادمة من معمل أسمدة حمص بين أن هذه الكميات محدودة وتم التواصل مع إدارة المعمل وتشكيل لجنة مشتركة بين المصرف والمعمل لتلافي هذه الملاحظات وستكون كل الكميات التي سيتم استجرارها مطابقة للمواصفات المعتمدة.

بينما أوضح أنه في التحضيرات للموسم المقبل تمت دراسة كميات الفوسفات المتاحة والقابلة للمقايضة لتأمين عقد جديد لتوريد ١٠٠ ألف طن من أسمدة اليوريا للمرحلة المقبلة.

وحول الأسعار أكد أنه لا تعديل جديداً على أسعار الأسمدة وأنه بحال كانت هناك فروقات بين الأسعار الحالية وكلف الإنتاج سيتم تعويضها عن طريق صندوق دعم الإنتاج الزراعي علماً أنه تم رفع أسعار الأسمدة محلياً مرتين خلال الموسم الحالي.

ويعيد الزراعي سبب زيادة الأسعار تبعاً لكلف الإنتاج التي ترد من معمل الأسمدة وكلف التوريد عبر الاستيراد التي تعود لتبدلات سعر صرف الليرة وأن دور المصرف الزراعي محدد في استجرار الأسمدة ونقلها وتوزيعها على الفلاحين.

وأظهرت البيانات المالية في الزراعي أن المصرف منح العام الماضي كتلة مالية من القروض تقدر بـ٢,٧ ألف مليار ليرة منها ٢,٣ ألف مليار ليرة قروض خاصة بمؤسسات القطاع العام في حين إجمالي القروض الخاصة بالفلاحين قدرت بنحو ٣٥٠ مليار ليرة.

ويبدو أنه رغم (المأزق) الحكومي في تأمين المادة والذي لعبت العقوبات والتمويل دوراً مهماً به لكن الإجراءات الحكومية والتبريرات التي يتم تقديمها لم تلف آذاناً مصغية لدى معظم الفلاحين ولم تقنعهم هذه الإجراءات التي نتج عنها حالة من العجز عن تأمين مستلزمات الإنتاج (أسمدة ومحروقات).

ورغم محاولاتنا الحيادية في الإعلام بطرح الكثير من القضايا لكننا نرى أن المشكلة الزراعية في سورية باتت خطيرة وتضع القطاع الزراعي على منعطف خطر وخاصة أن هذا القطاع يمثل المفردات الأساس في الأمن الغذائي والبنية الأهم التي تقوم عليها معظم الأنشطة الاقتصادية من صناعة وتجارة وتبادلات وتشغيل يد عاملة خاصة في الأرياف ولابد من إنقاذه والحفاظ عليه والتمسك بتطويره لأنه طوق النجاة في ظل المناخ والظروف العامة التي يمر بها البلد.

السوريون يستهلكون أكثر من ٣٩ مليون رغيف خبز يومياً

الرفاعي لـ«الوطن»: تأهيل ٨٨ مخبزاً العام الماضي وفاتورة الدعم السنوي وصلت إلى آلاف مليارات الليرات

| جلنار العلي

أكد مدير عام المؤسسة السورية للمخابز مؤيد الرفاعي، في تصريح لـ«الوطن» أن المؤسسة بصدد مواصلة تأهيل وتحديث عدد كبير من المخابز في المحافظات كلها ضمن خطتها خلال العام الحالي، لافتاً إلى أنه في عام ٢٠٢٣ تمت إعادة تأهيل وبناء ٨٨ مخبزاً، وبذلك تكون نسبة المخابز التي لم تجر صيانتها قليلة جداً، كما يتم العمل على زيادة كوات البيع على المخابز لتخفيف الضغط والازدحام بالتزامن مع التوسع الأفقي للمخابز في المناطق التي تحتاج إلى ذلك، حسب الإمكانات المتوافرة.

وفي السياق، كشف الرفاعي أن مخصصات مخابز سورية من الطحين تبلغ ٥٤٠٠ طن يومياً، تنتج نحو ٥,٦٥٣ ملايين ربطة خبز (حوالي ٣٩,٦ مليون رغيف خبز يومياً)، مشيراً إلى أن فاتورة دعم الرغيف ترتفع يوماً بعد يوم، إذ إن دعم الخبز يحمل أوجهاً متعددة لا تتوقف عند تأمين المواد اللازمة لعملية الإنتاج، بل يذهب إلى أبعد من ذلك عبر توفير البنية التحتية والفنية لإنتاج الخبز، وهذا الأمر يتطلب إعادة تأهيل وبناء للمخابز والقيام بأعمال مدنية وإجراء صيانة، وتركيب خطوط جديدة، ناهيك عن تأمين الدقيق والخميرة وأكياس النايلون والمازوت، الأمر الذي رفع من أرقام الدعم السنوي لمادة الخبز لتصل إلى آلاف المليارات من الليرات، مؤكداً أن أعمال التأهيل والتحديث تتم بالتعاون مع المنظمات الدولية والقطاع الاقتصادي السوري.

وفي تقرير للمؤسسة عن أعمال التأهيل والتطوير التي قامت بها في عام ٢٠٢٣، زوّدت «الوطن» بنسخة منه، أكدت أنه تمت إعادة تأهيل خطوط إنتاج لمخابز عدة في المحافظات، وتزويدها بالطاقة الشمسية، إضافة إلى إعادة بناء ما تم تدميره بالزلزال الذي ضرب سورية في شهر شباط من العام الماضي، مبيّنة أن تمويل هذه الأعمال كان إما ذاتياً أو عن طريق عدة جهات كاللجنة الدولية للصليب الأحمر وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمتي أوكسفام وهيكس إيبر الروسية والمجلس النرويجي والدنماركي، إضافة إلى العديد من مشاركات المجتمع المحلي.

وفي التفاصيل، شملت أعمال التطوير في محافظة دمشق ثمانية مخابز وهي: اليرموك وأفران ابن العميد (١-٣) وقبر عاتكة وباب توما، وفرن المزة الآلي وفرن دمر، وتركزت الأعمال في تقديم وتركيب مجموعات كهربائية وطاقة شمسية، وإعادة تأهيل خطوط إنتاج وإعادة تأهيل البناء، بينما وصلت نسب الإنجاز إلى ١٠٠ بالمئة في معظم هذه الأعمال.

أما في ريف دمشق، فقد قامت المؤسسة ببناء مخبزين في مدينتي دوما والتوافي، إضافة إلى تقديم وتركيب خطوط إنتاج مع مجموعات كهربائية في مخابز قطنا وجديدة الفضل ودوما والتوافي والسبينة، كذلك الأمر في القنيطرة التي اقتصرت الأعمال فيها على مخبز واحد.

وفي محافظة حمص، شملت أعمال إعادة التأهيل وتركيب خطوط إنتاج ومحولات كهربائية ثمانية مخابز في مناطق الرستن وتلكلخ والوعر والمخرم والملعب ودير بعلبة والمسعودية والمشرفة، وقد وصلت أعمال الإنجاز في كل المخابز إلى ١٠٠ بالمئة.

ولكون محافظة حماة تعتبر من المحافظات التي تضررت من الزلزال، فقد تمت معالجة الأضرار الحاصلة في أربعة مخابز وهي آذار وسلمية والصبورة والسقيلبية بدعم من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة هيكس إيبر، كما تم تنفيذ العديد من الأعمال المدنية وإعادة تأهيل خطوط الإنتاج وتزويد بعض المخابز بمجموعات ومحولات كهربائية، وقد وصلت نسب الإنجاز فيها إلى ١٠٠ بالمئة.

> تأهيل خطوط إنتاج وتزويدها بالطاقة الشمسية

في حين تم تأهيل خطوط الإنتاج والبناء وتقديم مجموعات كهربائية لتسعة مخابز في محافظة إدلب وهي: خان شيخون وأبو الظهور ومعرة النعمان ودير حافر والخفسة وتل عرن والميدان والزبدية والشهباء.

أما في محافظة حلب فقد تركّزت الأعمال في ١١ مخبزاً وهي: كفر حمرة وتل رفعت وحلب الجديدة ومنّاغ والحمدانية والأعظمية ونبل وأبو الجبار والسفيرة والجامعة وحريتان، وقد شملت الأعمال إعادة تأهيل خطوط إنتاج وتركيب مجموعات توليد كهربائية وطاقة شمسية، إضافة إلى بعض الأعمال المدنية، وقد وصلت نسب الإنجاز في معظم هذه المخابز إلى ١٠٠ بالمئة.

وشملت أعمال التطوير والتأهيل ٢٢ مخبزاً في محافظتي اللاذقية وطرطوس، و٤ مخابز في دير الزور، و١٠ مخابز في محافظة درعا.